سامراء في الحرب العالمية الثانية

م.م. عقيل سلمان مسير

مديرية تربية ذي قار

الملخص:

في عهود قديمة جداً، نشأت على الضفة اليسرى لنهر دجلة، على بلدة صغيرة تدعى سامراء، وسرعان ما زهت هذه القرية وازدهرت بمن سكنها من قبائل العرب، وشهدت البلدة ذروة عزها في الحقبة التي انتقلت فيها الخلافة العباسية إليها، فنمت وشهدت اتساعا هائلا، وكثير ما ورد اسمها، في أخبار القرن التاسع الميلادي، بوصفها حاضرة العالم الإسلامي مدة نصف قرن ونيف، وحافظت سامراء على أصالتها في العهود اللاحقة واصبحت قضاء تابع الى بغداد في العهد العثماني والعهد الملكي وساند اهلها حركة مايس عام ١٩٤١م وتحملوا ما تحمله العراقيين من آثار الحرب العالمية الثانية التي زج العراق فيها ولم يكن له فيها ناقة ولا جمل.

الكلمات المفتاحية: (سامراء، الحرب العالمية الثانية، العهد العثماني، العهد الملكي).

Samarra in World War II

Aqil Salman Mesir

Dhi Qar Education Directorate

Abstract:

In very ancient times, it grew up on the left bank of the Tigris River, in a small town called Samarra. Soon, this village prospered and prospered with the Arab tribes who inhabited it. The Ottoman era and the royal era, and its people supported the Mays movement in 1941 AD, and they endured what the Iraqis endured from the effects of the Second World War, in which Iraq was thrown, and it had no camel or camel in it.

Keywords: (Samarra, World War II, the Ottoman era, the royal era).

المقدمة:

شارك العراق في الحرب العالمية الثانية إلى جانب بريطانيا وطرد الرعايا الألمان من العراق فرحبت بريطانيا بهذه الخطوة ومن ضمنهم أعضاء مجلس النواب وفيهم نواب من سامراء تحقيقاً لرغبة نوري سعيد في السير الى جانب بريطانيا.

عاد العراق وشارك ضد بريطانيا وذلك تحقيقا لرغبة رئيس الوزراء رشيد عالي الكيلاني واتصل بالألمان وقد ساعدة القومين والوطنين وعدد من العشائر بما فيهم عشائر سامراء التي حاربت القوات البريطانية في الحبانية لكن الفيلق العربي الاردني تمكن من اختراق المواقع العراقية باتجاه سامراء ودخول بغداد وفشل رشيد عالي الكيلاني ورفاقه في الحرب ضد بريطانيا. ثم عاد الوصي ونوري سعيد الى الحكم وهم في أشد الكراهية لرشيد عالي الكيلاني ورفاقه فنتج عن ذلك أنتشار الاعتقالات والخوف في كل أرجاء العراق بما فيها سامراء، وبسبب النتائج اعلاه وبسبب دخول العراق بإمكاناته الضعيفة الحرب العالمية الثانية حدثت أزمة اقتصادية حادة تمكنت الوزارات العراقية من حلها تدريجيا من خلال أتباع طرق متعددة، ثم أدى وضع العراق في الحرب العالمية الثانية إلى شعور السلطة بضرورة التلميح والتصريح بالديمقراطية وهذا ما حدث من اعلان الوصي اطلاق حرية الأحزاب بعد نهاية الحرب العالمية الثانية.

سامراء في الحرب العالمية الثانية

سامراء احد اقضية بغداد في العراق وهو بلد له مكانة عظيمة في نفوس المسلمين حيث يوجد فيه مرقد الامامين علي الهادي وولده الحسن العسكري في حضرة عظيمة وسط سجن كبير وفي وسطها القبة الذهبية التي براها الزائر من مسافات بعيدة حين المرور او المجيء الى سامراء(١)تقع مدينة سامراء شمالي مدينة بغداد عاصمة العراق على بعد (١٢٠) كيلوت متراً وتشتهر هذه المدينة بالأثار العباسية الخالدة ، وبالفن المعماري الاسلامي الذي لايزال ماثلاً للعيان

منذ مئات السنين امثال المنارة الملوية وجامع ابي دلف.....ولهذه المدينة من تراث علمي عظيم(٢)ومنذ اواسط القرن السادس عشر الميلادي ربط العراق بعجلة الامبراطورية العثمانية منذ اربعة قرون تقريبا، وكان جل اهتمام السلطات المركزية في اسطنبول منصبا على زيادة القوة العسكرية عن طريق التجنيد الاجباري والحصول على الاموال عبر فرض مختلف اشكال الضرائب التي كانت ترهق كاهل السكان يقابله لا شيء من الخدمات والاعمال التي يمكنها ان ترقى بالمجتمع نحو الحداثة والتطور الذي يجعل الفرد العراقي قادرا على يتجاوب مع التطورات التي كان يشهدها العالم طوال هذه الفترة(٣)، وتعد سامراء واحدة من المدن الواقعة على ضفة نهر دجلة الشرقية ومن المدن المقدسة لاحتضانها ضريح الامامين علي الهادي والحسن العسكري(عليهم السلام)، وتحدها من الجهة الشرقية بعقوبة، ومن الغرب الرمادي ومن الجنوب بغداد وتمتد سامراء بنحو ٤١ كم طولا من الشمال الى الجنوب اما(٤)عرضها من الشرق الى الغرب حوالي ٨٤كم، بناها الخليفة العباسي المعتصم في حدود ٢٢١ هجرية لأسباب عسكرية ومن المعروف استراتيجيا ان الموقع الجغرافي له تأثيرات ايجابية وسلبية في الوقت نفسه، قد يكون الموقع منيعا على الاعداء وبالوقت نفسه الموقع الاسترايجي يكون مطمعا للقوى الطامحة في السيطرة على المناطق ذات الاهمية الأهمية الستراتيجية، اما الناحية الايجابية فمن الممكن ان يكون موقعها يسهم في ان تكون المدينة منتجة زراعية وهذا الامر يجعلها ذات اهمية اقتصادية، ومن الممكن ان يكون ذات تأثيرات سلبية عندما تكون المنطقة عرضة لفرض السيطرة عليها من قبل القوى الطامعة فيها ولديها اهداف تسعى لتحقيقها من خلال الارتكاز على المواقع الاستراتيجية، وهذا الامر عندما كانت المدن تتعرض الى الغزوات من قبل القوى الطامعة، أما درجتها الادارية وكيف تطورت من الممكن العودة الى القرن السادس عشر، لم نلحظ اي وضع اداري لسامراء لأنها وردت فقط ضمن ايالة الموصل حيث كانت الوحدة الادارية هي ايالة(°) قسمت ايالة الموصل في عهد السلطان سليمان القانوني الى ستة ألويه وجاء ضمن التقسيم لواء تكريت ولم تعط تفاصيل دقيقة عن الاقضية التابعة له الا ان النظام الاداري العثماني لم يعط الاسباب التي تحدد لوضع الدرجة الادارية ولماذا تتغير الصفة الادارية

للوحدات مادامت ذات المساحة استثناء السكان الذين كانوا في تغير مستمر ويبدو لي ان الوضعية الادارية تم رسمها من قبل الادارة العثمانية ضمن مبدأ الثواب والعقاب، او الحالة الجغرافية، والحالة الامنية كلها تتداخل لرسم الواقع الاداري لتشكيلات الدولة في العهد العثماني ونلحظ ان هذا التأثير العثماني استمر حتى ولادة الدولة العراقية الحديثة[٦] وكان لحوزة حوزة سامراء التي لها دور ريادي كبير في معالجة العديد من الأزمات فضلا عن دورها في الجوانب العلمية والمسائل الفكرية والعقائدية والعبادية والاخلاقية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية[٧] ولم تحدد ماهي الثوابت لترتقي مجموعة من القرى الى الناحية ومتى تتحول الناحية الى قضاء، ظلت علامات استفهام بدون جواب، لم يستمر النظام الاداري العثماني القائم على نظام الايالة حيث تم الغاؤه واستبدل بنظام الولايات وكان ذلك في حدود عام ١٨٦٤، ويعتبر ذلك من باب الإصلاحات العثمانية في نظامها الاداري ولكن في الحقيقة لم نلحظ تغيراً إيجابياً وفي ضوء التقسيم الاداري الأخير، أضحى العراق يتكون من ثلاث ولايات هي ولاية الموصل وولاية بغداد وولاية البصرة[٨]، اما ما يهمنا هنا هو التركيز على الولاية التي تدخل ضمنها سامراء وهي مدينة في وسط العراق الى الشمال من بغداد على الضفة الشرقية من نهر دجلة، وبالقرب من سد الثرثار الذي أقيم من أجل السيطرة على مياه الفيضانات وحماية للمدن العراقية الاخرى الواقعة غلى النهر، ثم من اجل الاستفادة من هذه المياه في ري الاراضي الزراعية وتوليد الطاقة الكهربائية، وسامراء مدينة تجارية وصناعية مرموقة، ومن أبرز معالم سامراء السياحية والاثرية مئذنة الملوية[٩].

إن ولاية بغداد التي كانت تتشكل في حينها من ثلاثة ألوية هي لواء بغداد وتتبعه أقضية المركز، الاعظمية، خريسان، خانقين، مندلي، بدرة، كوت الامارة العزيزية، عانه، سامراء وتتبعها ناحية والدجيل، وثاني الألوية لواء كربلاء تتبعه أقضية كربلاء المركز، النجف، الهندية، الرزازة وثالث الالوية هو لواء الديوانية وتتبعه أقضية الديوانية، المركز، الحلة، الشامية، السماوة، في ضوء ما تقدم يعتبر لواء بغداد من أكبر ألوية ولاية بغداد وسامراء كانت ضمن الأقضية اللواء، ويبدو ان

الاستحداث للوحدات الادارية في العهد العثماني لا تتحكم فيه معايير ثابته مثل العدد السكاني او المساحة وظلت الدولة العثمانية منذ بروز الوحدات الإدارية وحتى انهيار الدولة لم تحدد الاسس التي يتطلب وضعها لرفع درجة الناحية الى قضاء والاخير الى لواء، والعملية عكسية في حالة انزال الدرجة للوحدة ويبدو ان المصلحة الأمنية وكما ذكرنا الثواب والعقاب للوحدة الادارية الصادر بحقها من مراجعها الادارية العليا هي التي تحدد السبب وقد تعلن عنه صراحة او تجعله مبهما عند الاخرين وتدفعهم لاختيار الاسباب لذلك كما يرونه مناسبا، لان الدولة العثمانية كانت ساعية لفرض الامن باستخدام كل الاساليب ومن ضمنها رسم الوحدات الادارية لكنها فشلت في فرض الامن في المجتمع العراقي لانتهاجها نهجا يتقاطع مع ما يطمح اليه المجتمع الذي كان يوصف بانه مجتمع عشائري، وفي ضوء التقسيم الاداري الأخير والذي أستند الى الولاية بدلا من الاياله، وقد أصبح نافذ المفعول عام ١٨٦٤ وبذلك كانت الولاية في التقسيم الاخير هي اكبر من الايالة من حيث المساحة وهو مؤشر لأنقاص عدد الولايات العثمانية في ضوء التقسيم الأخير علما ان نظام الولاية لم يطبق في العراق الأفي حدود عام ١٨٦٩([١٠])على يد الوالي مدحت باشا[١١] ويحق لنا التساؤل هل ان تطبيق النظام الجديد في عهد مدحت باشا تدخل ضمن الاصلاحات التي وصف بها الوالي مدحت باشا؟ وماهي الإضافة الادارية في ضوء التقسيم الجديد؟ وماذا غيرت من جوهر الإدارة العثمانية؟ كل الاسئلة تعود في النهاية إلى أن الدولة العثمانية حاولت إقناع الفرد بأنها جادة في أدخال إصلاحات حتى لو كانت الإصلاحات غير ذي فائدة، الا أننا قد نسأل ماذا تغير في الواقع العراقي في ظل نظام الايالة؟ وماذا أصبح في ظل نظام الولاية؟ الجواب لا جديد في الأمر، بل زادت الأمور سوءاً، في ضوء ما تقدم تم اعادة رسم الخارطة الإدارية للعراق بالولايات الثلاث، ولكن في عام ١٨٧٥ تم إجراء تغير في الوحدات الإدارية التابعة إلى ولاية بغداد، حيث برز لنا في الوضع الجديد أسم سامراء قضاءً تابعاً لبغداد وبهذه الطريقة انتقلت سامراء من ولاية الموصل إلى ولاية بغداد ولكن بدون تبريرات لذلك وتبع لقضاء سامراء نواحي بلد والدور الدجيل وهذا مؤشر كما ذكرنا إلى أن الدولة العثمانية لا تمتلك محددات تستند عليها في تغيراتها الادارية، لم تستقر الناحية

الادارية لولاية بغداد، ففي عام١٨٨٤ تم إعادة رسم الخارطة الإدارية لولاية بغداد وما تضمنته من وحدات إدارية وتبعاتها، فقد استمرت سامراء بنفس هيكلها الإداري وهي قضاء تابع لبغداد(١٢) إلا أنها فصلت منها في التغيير الأخير ناحية الدجيل أما منخفض الثرثار قرب سامراء؛ وهو من أكبر المنخفضات الطبيعية في العراق. وقد استخدم منذ سنة ١٩٥٦م لخزن الفائض من مياه دجلة أيام الفيضان عن طريق قناة تحويل تبدأ عند سد سامراء عند مدينة سامراء الذي أُنشئ عام ١٩٥٥ م، وربط منخفض الثرثار فيما بعد بنهري دجلة والفرات، وبذلك أصبح بالإمكان إعادة كميات وافية من مياه الري إلى النهرين كلما دعت الحاجة إلى ذلك صيفا، ظلت سامراء بهذا الرسم الأخير حتى الحرب العالمية الأولى والاحتلال البريطاني للعراق(١٣)وكان لاحتلال بغداد من قبل البريطانيين أثاره السياسية والعسكرية والنفسية على الوجود العثماني في مناطق العراق الاخرى فاحتلوا سامراء كان وصولا إلى احتلال سامراء والذي تم في ٢٢ نيسان ١٩١٧(١٤)، إلا أن النظام الإداري تغير بعد الاحتلال البريطاني لسامراء حيث تم رفع درجة قضاء سامراء الى منطقة وأضحت منطقة سامراء تتكون من قضاء واحد وثلاث نواحي وهي الدجيل وبلد والدور ، وهنا نتساءل ماذا كان الوضع الإداري لسامراء أثناء الاحتلال البريطاني للعراق وصولاً إلى احتلال سامراء؟ الجواب للوهلة الأولى ان سامراء كانت قضاء إلا أن الادارة البريطانية للعراق حاولت إعادة رسم الخارطة الإدارية للعراق ويبدو أنها تنهج نفس النهج العثماني باستخدام الدرجة الإدارية كعقوبة أو مكافأة تحت شعار الثواب والعقاب، ومن الممكن القول عن هذا المنهج في التأثيرات العثمانية في رسم الوحدات الادارية في العراق، واستمر هذا التأثير في المرحلة اللاحقة عندما أسست الدولة العراقية، بعد الاحتلال البريطاني للعراق وحاولت الإدارة البريطانية إعادة الهيكلة الإدارية في العراق بحيث أصبح العراق يتكون من ١٥ لواءً وهي:–لواء بغداد، العمارة، بعقوبة، البصرة، دير الزور، الديوانية، ، الدليم، الحلة وبضمنها كربلاء، خانقين، كركوك، الموصل، المنتفق، الشامية وبضمنها النجف، سامراء وهنا ظهرت لنا سامراء لواءً، ولكن بعد ذلك تم اعادة رسم الخارطة الإدارية للعراق وفي التغيير الاخير تم استحداث ألوية جديدة وحذف ألوية أخر، وايضا ان السلطة الجديدة لم تبين الاسباب للتغيير، وفي

ضوء ذلك أصبح العراق يتكون من ١٤ لواءً وهي: لواء بغداد، الموصل، السليمانية، أربيل، كركوك، الرمادي، ديالى، الديوانية، الحلة، كربلاء، العمارة، الناصرية، البصرة، وفي ضوء أسماء الألوية المعلنة هناك أسماء ألوية ألغيت وهناك ألوية تم استحداثها فمن الألوية المستحدثة السليمانية، أربيل، ديالى، كربلاء اما الألوية الملغاة فهي دير الزور، بعقوبة، خانقين، سامراء، وفي ضوء ما تقدم ظهر أن التغيير الأخير جاء بتأثيرات خارجية عندما سلمت دير الزور الى سوريا، وتم دمج خانقين مع بعقوبة ليظهر لنا لواء ديالى، وكذلك تم إنزال درجة سامراء من لواء الى قضاء، ولم نجد محددات اعتمدتها الإدارة البريطانية في إعادة رسم الخارطة الادارية، وهناك جملة من الاسباب بالإمكان الاستناد عليها في تحديد أسباب عدم الثبات الاداري في الدولة الجديدة(١٥)، ان الموقع الجغرافي لأي منطقة سيؤثر على الفعاليات الاقتصادية فيها وينعكس على السلوك الشخصي للسكان، وهنا علينا ان نبرز الخصائص العامة لسكان حوض دجلة التي تقع ضمنها مدينة سامراء، والمعروف ان نهر دجلة يمتاز بسرعة جريانه وكثرة تقلباته وتعرجاته ووصف بسبب سرعة الجريان بأنه كالسهم، الأمر الذي جعل السكان القاطنين في حوض دجلة ينشغلون بإيجاد كل السبل لدرء مخاطر الفيضان الذي يحدث سنوياً ويكون فيضاناً مدمراً وهذا الأمر لا يتحقق لأبناء المنطقة بمفردهم لعدم وجود الإمكانات المادية لديهم لذلك يلتجئون للرضوخ للدولة والتعاون معها من اجل الحماية من الفيضانات، وهذا الأمر سيحتم أن تكون منطقة حوض دجلة ذات كثافة سكانية منخفضة إذا ما قيست بحوض الفرات حيث تعد الكثافة في حوض دجلة إلى ١٨-٢٢ نسمة في كم٢ الواحد اما في منطقة حوض الفرات فتصل الكثافة السكانية إلى ١٠٠نسمة في كم٢، والسؤال المعروض هنا لماذا منطقة حوض دجلة أقل كثافة سكانية من منطقة حوض الفرات؟ يبدو ان ذلك عائد الى سرعة جريان نهر دجلة لا تمكنهم من إنشاء جداول للري وكذلك لا يمكن اضافة أرض جديدة من خلال استغلال الترسبات التي يجلبها النهر عندما تتجمع، فسرعان الجريان لاتجعل الغرين يتجمع لذلك كانت الكثافة السكانية في حوض دجلة اقل من الفرات وان السكان في حوض دجلة اكثر انصياعا للقوانين الحكومية قياسا بسكان الفرات ساهم كذلك نوع المنتوج الزراعي في العلاقة بين افراد المجتمع، ففي

مجتمع حوض دجلة يمارسون زراعة الحنطة والشعير وهذا النوع من الانتاج يعتمد في الارواء على الطريقة الديمية ويكون المزارع فيها أكثر حرية واستقلالية ولا يحتاج الى معونة ابناء غمومته في العشيرة، لذلك لم نلحظ هناك سلطة استبدادية في المنطقة على الفلاحين سواء في الزراعة أو الحصاد، وهذا الامر بالعكس تماما في حوض الفرات الذي يحتاج الفلاح فيه الى عمل مركز وسلطة قوية تمارس على الفلاحين وهذا الامر اسهم في ان يكون الانسان في منطقة حوض الفرات يميل الى التطرف، لذلك كانت اسهاماته في معظم الاضطرابات الفلاحية عكس منطقة دجلة التي كانت تميل الى الهدوء (١٦).وأوليت سامراء في الأزمنة الحديثة اهتماما ملحوظا فجرت في اثارها تنقيبات وصفت في عدد غير قليل من الكتب والمقالات ونشرت عنها أبحاث كثيرة تصف بعض مخلفاتها الأثرية وبعض جوانب الحياة السياسية والادبية والفكرية والحضارية(١٧) ان مدينة سامراء الحالية مبنية على أطلال مدينة سر من رأى العباسية يبلغ طولها نحو كيلومترين وعرضها نحو كيلو متر ونصف فإذا رغب اي مسافر زيارة هذا البلد فيستطيع ان يصل الى سامراء بسهولة أما بالقطار ساعتين او بالسيارة بساعة ونصف على شارع مبلط على الطراز الحديث فيمر بالكاظمية والتاجي والمشاهدة وسميكة وبلد واسطبلات ثم يمر بقرى صغيرة على جانبي الشارع العام ومن هنا يشاهد الزائر أو المسافر محطة قطار سامراء وهي مبنية على تل اصطناعي جميل كما يشاهد القبة الذهبية لضريح الامام علي الهادي ومنارة الملوية، وفي سنة ١٩٣٨أمرت الحكومة العراقية بهدم سور سامراء فكان اول باب هدم هو باب القاطول حيث أنشئ بالقرب منه (سراي الحكومة) واخيرا بدل هذا السراي الى متوسطة للبنات، اما المدينة بصورة عامة فهي اخذه بالتوسع والعمران على الطراز الحديث(١٨).

الحرب العالمية الثانية

في العقد الاول من القرن العشرين كان العالم منقسما إلى ثلاث تكتلات سياسية رئيسية ضم الاول الدول الديمقراطية حيث الشعب ينتخب حكومته وشمل ذلك كلا من بريطانيا وفرنسا

وهولندا وبلجيكا والسويد و تشيكوسلوفاكيا والولايات المتحدة، أما التكتل الثاني فكان خاضعا للحكم الدكتاتوري الصارم وشمل كلاً من أيطاليا وأسبانيا الفاشيتين وألمانيا النازية واليابان ودول شرق أوربا ذات الحزب الواحد والتكتل الأخير شمل الاتحاد السوفيتي وكان الاتحاد السوفيتي أول الدول الشيوعية في العالم وكان الهدف من وراء إقامة تلك الدولة هو منح العمال السيطرة على مقاليد الحكم ولكن في حقيقة الأمر كانت الدولة تحت سيطرة جوزيف ستالين([١٩])(١٨٧٩-١٩٥٣) وتسببت الصراعات التي نشأت بين تلك الأيدلوجيات الثلاث على الأرض والثروات الاقتصادية الى اندلاع الحرب العالمية الثانية عام ١٩٣٩[٢٠].

بعد الانتهاء من شرح الجزء الأول من العنوان نعرج على شرح تكملة العنوان وهو الحرب العالمية الثانية، اشتعلت نيران الحرب العالمية الثانية بين الألمان والإنكليز عام ١٩٣٩، ودارت المعارك على أشدها في الجبهة الاوربية وفي الصحراء الغربية بين مصر وليبيا وفي الجبهه الاسيوية، وهناك جبهات صغيرة اخرى، وطالت الحرب وأستولى الياس على النفوس، وسئم الناس من كل شيء، وخيم الظلام وطال الفقر والجوع ونقمة المواطنين على التموين، وكان الخبز يختفي ثم يظهر أسود كالطين [٢١] وكانت الولايات المتحدة الامريكية تولي اهتماما كبيراً في منطقة الشرق الأوسط قبل وبعد الحرب العالمية الثانية، وحتى يومنا هذا وخاصة ان تلك الحرب بينت بشكل واضح الأهمية الستراتيجية والاقتصادية لمنطقة الخليج العربي بشكل عام والعراق بشكل خاص مما جعلها مركزاً للصراع الدولي، وبما ان العراق احدى الدول الواقعه على الخليج العربي، والتي أصبحت مسرحا للتنافس بين القوى الدولية والإقليمية من أجل فرض النفوذ والسيطرة والحصول على موطأ قدم فيه لديمومة الاستحواذ على ثرواته والتأثير على القوى المجاورة له باعتبارها من أقوى الدول اقتصاديا خاصة بعد اكتشاف النفط بشكل واسع[٢٢].

أعلنت الحرب العالمية الثانية عام ١٩٣٩، ودعا الأمير عبد الأله الوصي على عرش العراق دعا مجلس الوزراء الى عقد جلسة خاصة برئاسته في الخامس من ايلول ١٩٣٩ دامت ست ساعات ،

اعلن في نهايتها نوري السعيد قطع العلاقات الدبلوماسية مع المانيا ليبرهن على شدة تمسكه بمعاهدة التحالف القائمة بين العراق وبريطانيا[٢٣]، لكن نوري السعيد موقفا وزاريا حرجا بسبب مقتل وزير المالية رستم حيدر[٢٤] في ١٨ كانون الثاني ١٩٤٠ من قبل أحد عناصر الشرطة وانقسم الساسة العراقيين ما بين مؤيد لسياسة نوري السعيد المتمثلة بالتحالف مع بريطانيا وبين معارض لهذه السياسة مما ادى الى قيام حركة مايس ١٩٤١ والتي لم يكتب لها النجاح[٢٥].

والظاهر ان الحركة الوطنية بدأت بالعمل مبكراً في سامراء ففي الثاني من حزيران ١٩٣٩ أعلنت الأحكام العرفية في بغداد وما حولها([٢٦]) وهذا دليل على ان اعلان الحرب العالمية الثانية او الاحداث التي سبقتها كان حافزا لأهالي سامراء وبقية مناطق حول بغداد كما اسماها البيان للوثوب لتحقيق أكبر قدر من المنجزات الوطنية والقومية، وان حكومة بغداد حاولت ان تسبق الحدث وتسيطر على الاحداث قبل وقوعها او قبل انتظامها فالحركة الوطنية في سامراء لم تكتفي بالترقب للأحداث الاوربية وانما بدأت تلم الشمل لبدء صفحة نضال جديد عنوانه تحرير العراق، وتأكد هذا الموضوع يوم ١٢ أيلول ١٩٣٩ حينما أعلنت الطوارئ في العراق كله([٢٧]) وهذا ان دل على شيء فانه يدل على وحدة الوطن فليس بغداد ومن حولها الاقلب لجسم نابض أسمه العراق، وهكذا اعلنت الاحكام العرفية في جميع انحاء العراق لمقاومة الحركة الوطنية او حسب ما اعلن البيان لتفادي نتائج الحرب[٢٨] وتأثرت العلاقات العراقية البريطانية بسلسلة من التطورات بعد قيام الحرب العالمية الثانية في ٣ ايلول ١٩٣٩، أذ ان مرحلة الحرب أتسمت بتدهور هذه العلاقات نتيجة للموقف العراقي....وفي الوقت نفسه فان الموقف الحربي لم يكن في صالح بريطانيا، مما ولد ردود فعل قوية تمثلت بتدخل الكتلة العسكرية وبالتعاون مع العناصر القومية المدنية واطيح بحكومة الهاشمي وقيام حكومة الدفاع الوطني في ٣ نيسان١٩٤١، وتولى الكيلاني رئاستها، وسعى الوصي عبد الأله الى أثارة مقاومة ضد الكيلاني وجماعته الا ان حكومة الدفاع الوطني نالت تأييد العشائر، ومن سامراء ابرق رؤساء العشائر فيها ومنهم عبد اللطيف السيد جاسم رئيس ال بو بازوسيد مصطفى وسيد

محمود وسيد جميل وسيد اسماعيل وسيد نصيف وسيد قاسم وسيد مهيدي ببرقية الى الكيلاني جاء فيها(نحن رؤساء عشائر سامراء نؤيد فخامتكم والجيش الباسل ملتفين حول عرش ملكنا المفدى([٢٩]) ركزت القوات البريطانية جهودها العسكرية لاحتلال بغداد نفسها، وتقدموا تجاه بغداد بثلاث أرتال تقدم أحدها من الفلوجة – جسر الخر – بغداد. واتخذ الآخر طريق أبي غريب الى قرب جسر الخر وتقدم الثالث عن طريق الحبانية – سامراء – بلد – سميكة – التاجي لمهاجمة بغداد من الشمال. وقد قاوم الجيش العراقي ببسالة متناهية ولكن تفوق السلاح البريطاني وعدم توفر الغطاء الجوي للقوات العراقية ساعد البريطانيين في زحفهم على بغداد[٣٠].

وعند حدوث المواجه العسكرية بين الجيشين العراقي والبريطاني فثارت عشائرها ضد المستعمرين البريطانيين، وتبرع الشيخ جاسم الحاج محمود من بني اسد ب١٥٠ بندقية لقتال الانكليز([٣١])وحاولت بريطانيا اثارة العشائر ضد حكومة الكيلاني، مما اشار اليه أحد البريطانيين(ان أثارة العشائر كان أمراً مستحيلا)([٣٢])لقد أدركت القوات البريطانية الوضع الداخلي العراقي عموماً من حيث القوة التي كانت تتحكم وتسيطر عليه والياتها في التحكم ولابد من اعتماد فلسفة جديدة في أدارة المجتمع لذلك حسمت الادارة الأمر بالقول ان من أراد السيطرة والبقاء مدة طويلة لابد من فهم المجتمع، وهذا يتطلب دراسة وفهم القوى الاجتماعية والسياسية المؤثرة في المجتمع ويبدو ان الادارة البريطانية كانت مستعدة لذاك من خلال نشر للقوات المتقدمة عند الاحتلال وبعد تحليل المواد التي جمعت من كتابات الجواسيس حول المجتمع خرجت إدارة الاحتلال بعدد من النتائج وكانت تنصب في فهم بناء المجتمع من الداخل وشخصتها بدقة، بل حددت بعض المناطق وأهميتها ومن هذه القوى:([٣٣]).

القوة الاولى: شيوح العشائر والتي كانت مع عشائرهم تمثل الاطار العام للنظام السياسي والاجتماعي، علما أن العشائر برزت في هيئات مختلفة كأن تكون اتحادات قبلية ومشيخات ، وحاول بعض الشيوخ الاستناد إلى رجال الدين المنتشرين في المنطقة والسادة الذين يتمتعون بالمكانة الطيبة

بين العشائر، علما ان السلطة اعتمدت أسلوب التفرقة باستخدام الأرض وتملكها ونظام المشيخة وتقريب البعض وأبعاد البعض.

القوة الثانية: فتتمثل بالفئات البرجوازية النامية، والتي أخذت بالنمو وبدأت بالبروز والتكون في أعقاب فتح قناة السويس وما اعقبها من تطورات اقتصادية شهدها العراق عموما، فأصبح العراق سوق لتصريف المنتجات الأوربية وفي الوقت نفسه مصدرا للمنتجات الزراعية او المواد الخام التي تدخل في الصناعة الاوربية، في ضوء ذلك النشاط المتباين برزت فئة من التجار التي تنقل المواد المصنعة الأوربية ليتم بيعها في العراق، وتنقل المواد الزراعية المنتجة في العراق ليتم بيعها في أوربا، وأصبح هؤلاء عبارة عن وكلاء للمصنعين لتصريف صناعتهم ومن يمتلك المنتوج الزراعي ليتم بيعه ويكون نصيبهم الفارق في السعر ولكن هذه الطبقة لا تسهم في التنمية الصناعية ولا تسهم في الاقتصاد العام، وبرزت فئة الملاك الغائبين مع أنهم كتواجدين قبل ذلك إلا أنهم غير فاعلين واستغلوا القوانين لصالحهم، وساهم أهل المدينة بشراء مساحات كبيرة من الاراضي، وفي نفس هذه القوة يوجد أصحاب الحرف

القوة الثالثة: علماء الدين الكبار وما يتمتعون من مكانه، إلا أنها بنفس الوقت لم تمنحهم ذات الأهمية، بل أنها ميزت بينهم في الأهمية والتأثير في المجتمع، ولكل منهم عدد من الاتباع حسب شخصيته وعلمه ومنهم من أتباعه في الداخل والخارج، كما يمثل طلبة الحوزة العلمية المتخرجون قريبا من الحوزة، ومن الممكن أن نطلق عليهم حاملي الإجازة والذين ينتشرون في مختلف المناطق، ويكون لهم دور في حسم المسائل التي لها مساس بالحياة اليومية، وبعد استعراض القوى من قبل الادارة البريطانية أدركت الأخيرة أن اخطر فئة ولابد من الاستعداد لها وتطويقها هم رجال المرجعية الدينية بالدرجة الاساس[٣٤] وممثلوهم في المناطق بالدرجة الثانية أدركت أدركت الإدارة البريطانية أن الخطوة الأولى في إنجاح فلسفتها في السيطرة وقطع جسر العلاقة بين المرجعية الدينية ومقلديهم، أدركت القوات البريطانية أهمية المرجعية الدينية[٣٥].

وتميز الوضع السياسي في العراق قبيل الحرب العالمية الثانية بالقلق الشديد حيث ساء الوضع العالمي كثيراً، وتطورت الأحداث بسرعة بسبب إعلان بريطانيا الحرب على المانيا في ٣ أيلول ١٩٣٩، واضطربت الحياة السياسية والاقتصادية في مناطق مختلفة من العالم ومن ضمنها العراق واصبحت الأوضاع التجارية والاقتصادية غير مستقرة.....وأهتمت وزارة صادق البصام بإقامة تجارب لتحسين الحيوانات كونها مورداً مهماً وأنشاء حقول تجريبية، واستقدام خبراء أجانب لتطوير أعمال الحقول ورفع مستوى الاطباء البيطريين، وأخذت هذه الوزارة على عاتقها، العمل على الحد من أثار الأزمة الدولية وذلك بتقديم العديد من لوائح القوانين والأنظمة لغرض تنظيم الحياة الاقتصادية فصدر قانون تنظيم الحياة الاقتصادية رقم(٥٨)لسنة ١٩٣٩، للحفاظ على الوضع الاقتصادي في العراق قبل الحرب، واستقدمت الوزارة أخصائي أجنبي لوضع التصاميم وتشيد المخازن الحفظ الحبوب(سايلو) وعملت على ايفاد موظفي الوزارة للدول الأجنبية لإدخال الوسائل الحديثة وتطوير كفائتهم([٣٦])وساهم في مشاكل التموين سيطرة التجار خلال سنوات الحرب العالمية الثانية، سيطر التجار على الوظائف الإدارية في القطاعات الاقتصادية في العراق، مثل قطاعات سكك الحديد ودوائر ميناء البصرة وكذلك الكمارك والمكوس، أما بالنسبة للتجارة فقد لعب التجار دوراً سلبياً مقيتاً زاد في تعقيد مشاكل التموين، إذ تعاون التجار مع بريطانيا في سبيل الاستئثار بتجارة الاستيرادات من خلال سيطرة الموظفين البريطانيين على مديرية المستوردات العامة التي كانت تمنح إجازات الاستيراد للتجار ، ففسحوا لهم المجال بالسيطرة على التجارة والتلاعب بالأسعار، ومن الوسائل الأخرى التي اعتمدها بعض التجار في تعاملهم هي الغش والرشوة التي أفسدوا بها أخلاق بعض رجال الدولة والموظفين، مما أثقل العبء على كاهل الفئات الفقيرة.([٣٧])، وذلك يعود الى انعدام النظم الكفؤة للرقابة الإدارية وغياب الرقابة الشعبية أدى الى الاستقلال الإداري للوظيفة، وسيادة المحسوبية والمنسوبية والاعتبارات الشخصية على الأسس الموضوعية في معظم اجهزة الدولة الإدارية مما اضر بالمصلحة العامة وعرقل تطور الإدارة[٣٨].

أولى البضائع التي ارتفعت أسعارها بشكل كبير هي (السكر)، فعلى الرغم من الجهود الكبيرة التي بذلتها الحكومة للسيطرة على عملية توزيعه، وضبط أسعاره، فقد اتخذت مديرية التموين قراراً بتوزيعه بنظام البطاقات، فأصدرت القرار المرقم رقم (٥) لسنة ١٩٤٢م، وقامت مديرية التموين بطبع بطاقات توزع بموجبها السكر على الأهالي، إذ قامت بإعطاء دفتر لكل صاحب أسرة، يسجل فيه اسمه ورقم داره، وعدد أفراد أسرته، وتعطى له بطاقة بكمية السكر التي خصصت له ولأسرته، ولم يقتصر ارتفاع الأسعار على السكر وحده، وإنما شمل مختلف المواد الغذائية، والمواد الإنشائية إذ ارتفعت أسعار المواد الإنشائية على أثر انقطاع استيراد الحديد من أوربا، تحول العراق إلى استيراد هذه المادة من الولايات المتحدة الأمريكية، الأمر الذي تسبب في ارتفاع أسعاره ارتفاعاً كبيراً، وهذا أدى بدوره إلى فتور الحركة العمرانية، كما ارتفعت أسعار السلع كالأقمشة والأحذية، أما الأقمشة فقد شهدت ارتفاعا فاحشاً في الأسعار، فاضطر الناس إلى ارتداء مادة الجنفاص (الكواني) وصارت أجساد الأطفال العارية منظراً مألوفا في المدن والقرى العراقية.[٣٩]

ونتيجة لتفاقم أزمة التموين وارتباك الأسعار، أعلن نوري السعيد في خطابه من دار الإذاعة في ٢٨ / تشرين الثاني م ١٩٤٣م عن خطة الحكومة وتدابيرها لمعالجة مشكلة التموين وحددها بما يلـي:

أولا: زيادة استيراد المواد إلى العراق قدر المستطاع.

ثانياً: مراقبة هذه المواد مراقبة دقيقة لتأمين بيعها بأسعار مناسبة.

واتخذت الحكومة العديد من الإجراءات والتدابير لتنظيم شؤون التموين على أسس جديدة، فقامت بتعيين العقيد (بي بيليس) البريطاني الجنسية مديراً عاما للأموال المستوردة ومشاوراً اقتصادياً للجنة التموين العليا، والذي قام بدوره باختيار مجموعة من الموظفين البريطانيين الذين لهم خبرة في شؤون العراق، كما قام بإجراءات عديدة كتحديد الأسعار وغيرها.

لم تستطع الإجراءات الحكومية من الوقوف بوجه تدهور شؤون التموين، فقد بقيت الأسواق تعاني من شحة البضائع والمواد وارتفاع أسعارها، كما أدى الموظفون المستخدمون البريطانيون دوراً كبيراً في تفاقم مشكلة التموين، إذ كانوا على سبيل المثال يأذنون باستيراد بضائع قد لا يستفيد منها العراق ولكنها كانت من مقتضيات مصلحة بريطانيا، وكما انهم لم يراعوا العدالة في توزيع إجازات الاستيراد على التجار، حيث أنهم كانوا يمنحون أغلبها إلى التجار المقربين لهم.

كما كان لتزايد القوات البريطانية ، واعتمادها في تموينها على العراق، أدى إلى شحة البضائع الاستهلاكية، فضلاً عن التضخم النقدي بحيث ازدادت العملة المتداولة زيادة كبيرة نتيجة لازدياد رؤوس الأموال المستغلة في التجارة ونفقات القوات البريطانية في العراق. اما الحركة الوطنية فقد بدأت بالدعوة الى تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والعمل على اقامة التنظيمات المهنية والنقابية، وأصبحت قضية الأرض وتحرير الفلاح وإنقاذه من الاستغلال والفقر والمرض هدفا مهما من اجل تخفيف الفوارق الاجتماعية، والعمل على استثمار الأرض، وزيادة الإنتاج الزراعي وتحسين طرق الفلاحة [٤٠] ولتحقيق ذلك طالبت الحركة الوطنية:

١-توزيع الأراضي الأميرية الصرفة على الفلاحين، وتطبيق الإصلاح الزراعي.

٢-الاهتمام بمشاريع الري والبزل.

٣-زيادة رأسمال المصرفين الصناعي والزراعي وقيام الأخير بمساندة الفلاحين، وجلب الآلات الزراعية الحديثة وتأجيرها للفلاحين بأجور زهيدة.

٤-تأسيس جمعيات تعاونية زراعية، تضمن حقوق الفلاح، وترفع مستواه الاقتصادي والاجتماعي([٤١])في حين أدى تفاقم استغلال كبار ملاكي الأراضي للفلاحين الذين يؤلفون غالبية المجتمع الريفي و٥٧% من السكان عام ١٩٤٧ إلى ازدياد شقة الخلاف بين قطبي ذلك المجتمع ولاسيما في سنوات الحرب العالمية الثانية ، الأمر الذي أسهم في حدوث بعض التبلور في وعي

الفلاحين الذين تحولوا الى عامل ايجابي مدرك نوعا ما لواقع البلاد السياسي([٤٢])وعلى اثر ارتفاع الاسعار بشكل كبير في النصف الثاني من العام ١٩٤١، أصدرت الحكومة بيانتا في كانون الثاني ١٩٤٢ تضمن تسعير المواد الغذائية الضرورية كالشاي والسكر والقهوة والخبز الطحين، وقد قرر مجلس أمانة العاصمة في جلسته المنعقدة بتاريخ الثالث من شباط عام ١٩٤٢ استنادا إلى قرار لجنة التموين المركزية تسعير المواد المذكورة اعتباراً من يوم ٧-٢-١٩٤٢ ([٤٣]).

وعانى الشعب من مسألة خطيرة أخرى وهي أزمة الخبز وكيفية الحصول عليه، وترجع أسباب أزمة الخبز إلى عوامل طبيعية أولها الجفاف غير الاعتيادي الذي أصاب المناطق الشمالية بصورة مباشرة نتيجة تعرضها لآفة الجراد وقلة سقوط الأمطار، فضلاً عن عمليات التهريب للحنطة والشعير خارج العراق بدعم عصابات ذوي النفوذ، فمثلاً كانت الحبوب تهرب إلى الدول المجاورة وتمدهم بما يحتاجون، كان الناس في تلك الفترة يشتكون من نوعية الطحين بسبب تلاعب أصحاب المعامل بخلطه بمواد غريبة كسحالة الرز والشعير، لذا ضج الناس وفي مقدمتهم الموظفون إذ قاموا برفع شكاوى إلى الجهات المختصة، وقد تعقدت مشكلة الخبز بعد أن اقتصرت مديرية التموين على تجهيز المخابز وحدها بالطحين المخلوط، واكتفت بتوزيع الشعير على الأهالي، بحجة أن لديها فائض من الشعير تود تصريفه، بلغ تدخل الحكومة في شؤون التجارة أقصى الحدود من دون إجازة وأوجبت على المنتجين تسجيل اسم وعنوان المشتري والكمية المباعة وتاريخ البيع، وتم حصر إجازات البيع بالمفرد للحبوب بمديريات التموين رؤساء أمانة العاصمة في بغداد والبلديات في الألوية الأخرى. وهكذا كان لمشكلة التموين آثارا على عدم الاستقرار السياسي وحصول تذمر شعبي، أدى إلى وقوع مصادمات بين الأهالي والشرطة وتسببت في استقالة نوري السعيد (رئيس الوزراء) في الثالث من تشرين الأول ١٩٤٢م، إذ جاء في كتاب الاستقالة نشوء بعض الخلافات في وجهات النظر، حول بعض الأمور المهمة كقضايا التموين.([٤٤])

وفي كتاب تاريخ المملكة الأردنية الهاشمية لمؤلفه الدكتور معن أبو نوار فقد استند إلى هذه المراجع وغيرها لتقديم معلومات عسكرية عن التنظيم وعن دور القوات الأردنية في العمليات في جبهتي العراق وسوريا ويأتي فيه أن الجيش العربي الاردني قد ساهم في آخر عملية عسكرية في العراق للقضاء على الانقلاب العسكري، وق وصف كلوب المراحل النهائية للعملية كما يلي:(") اجتاز الجيش العربي الاردني نهر الفرات بالزوارق، ثم بالسيارات عبر الصحراء إلى دجلة جنوب سامراء ويتبعه لواء فرسان الحرس الملكي الذي استدار إلى الجنوب وهاجم الكاظمية ضاحية شمالية من ضواحي بغداد، وأخذنا محطة سكة الحديد بعد قتال قصير؛ وهكذا قطعنا خط التعزيزات والذخائر من الموصل.(.[٤٥])وبعد ثورة مايس ونتيجة لاستمرار موجة الاحتجاجات والتظاهرات والمصادمات بين الأهالي، استحدثت الحكومة في ١/ مايس /١٩٤٤م، وزارة التموين للسيطرة على الشؤون الاقتصادية وتنظيم التموين وذلك بمحاربة التهريب والتنسيق مع مؤسسات وزارة الداخلية.

أسندت وزارة التموين إلى (أرشد العمري)، وجاء قانون التأسيس المرقم (١٦) في الأول من مايس ١٩٤٤ والمتضمن تأسيس وزارة باسم وزارة التموين تلحق بها الدوائر التي يقرر مجلس الوزراء ربطها بها، كما جاء في مادته الثانية أن يكون (وزير التموين) عضواً في لجنة التموين العليا، ومنح رئيس الوزراء صلاحية تخويل الوزراء بالقيام برئاسة لجنة التموين العليا، عند غيابه أو انشغاله عن حضور اجتماع اللجنة، وكانت الغاية من تأسيسها الحيلولة دون تبعثر دوائر التموين وتنظيم أمورها وفق سياسة موحدة[٤٦] واستناداً إلى المادة الأولى من القانون المذكور، وافق مجلس الوزراء في ١٢ حزيران ١٩٤٤م على ربط مديرية الأموال المستوردة العامة والنقليات العامة والتجهيزات الهندسية العامة بوزارة التموين.

خطت وزارة التموين خطوة جيدة لمكافحة التهريب والضرب على أيدي المهربين، وكذلك اتجهت في تلك الفترة إلى تخفيف القيود السابقة، فأصبحت شؤون التجارة الداخلية والخارجية تدار وفق الأسس التالية:[٤٧]

ان استمرار خضوع الاستيراد وفق نظام الإجازات له مرداته، وقد أصدرت وزارة التموين البيان رقم (٢٨) لسنة ١٩٤٤، والذي حدد بموجبه كافة الأموال المستوردة براً بإجازة، كما قررت الوزارة منح إجازة مفتوحة لاستيراد كافة البضائع المنتجة والمصنوعة في سوريا وشرق الأردن ومصر وتركيا والسعودية والكويت بموجب البيان رقم (٢٩) لسنة ١٩٤٥. والاستمرار في سياسة تسعير بعض المواد الضرورية مثل المنسوجات القطنية الخام الأسمر والأبيض، الغزل القطني، كما تم تحديد أسعار النحاس والشيلمان والمواد الفولاذية الأخرى. والتخفيف على قيود التصدير، حيث تم السماح بتصدير بعض السلع بإجازة مفتوحة، أهمها الصوف الخام، والدبس، والقطن العراقي، والجلود، كما قررت الحكومة السماح بتصدير الذكور من الأغنام والماعز إلى خارج العراق دون إجازة وسمحت أيضاً بتصدير السمك الجري.

وتحديد بيع المنسوجات القطنية والشاي بالإضافة إلى السكر في الأسواق المحلية ببطاقات غذائية تطبع لهذا الغرض.

نلحظ مما تقدم أن وزارة التموين استلمت مسؤوليات خطيرة وثقيلة في ظروف معقدة، ترتبت عليها عدة واجبات، وفي مقدمتها واجب تصدير المنتوجات العراقية الفائضة عن حاجة الاستهلاك المحلي، كذلك تسعير وضبط توزيع المواد الغذائية، كما كان من واجبها الإشراف على تنظيم الاستيراد بما يؤمن الحاجة المحلية، وعلى هذا الأساس قامت وزارة التموين بإصدار عدد كبير من البيانات لغرض معالجة مشكلة التموين والسيطرة على الأسعار. لذا نلاحظ أن شؤون التموين في هذه المرحلة شهدت حالة من الانتعاش والاستقرار النسبي نتيجة هبوط الأسعار وتوفر المواد المستوردة الغذائية منها والضرورية، استمرت لمدة أربعة أشهر تقريباً، إذ سرعان ما عاد الوضع إلى سابق عهده، فأصبحت هناك أزمة السكر بسبب عدم التزام شركة المملكة المتحدة بتوفير حاجات العراق من السكر، مما اضطرت الحكومة إلى إنقاص حصة السكر للفرد الواحد من كيلو واحد شهرياً إلى (٧٥٠) غرام شهرياً، قامت مديرية المباحث الصناعية بدراسة وتجربة وفحص المواد التي تعذر استيرادها من

البلاد الاجنبية بسبب ظروف الحرب فقامت بتجربة صناعة السكر من خلال زراعة محصولي البنجر وقصب السكر في مزارع مديرية الزراعة النموذجية في الحويجة([٤٨]) ، كما ازدادت شكاوي المواطنين نتيجة غلاء الأقمشة لا سيما من قبل أهالي الريف الذين كانوا لا يجدون ما يستر أجسادهم لعدم شمولهم بنظام البطاقات، لكن الحكومة لم تتمكن من وضع الحلول الناجحة لها كانت الاوضاع الاجتماعية في العراق متردية للغاية فقد كانت الطبقات الفقيرة تعاني من مشكلة الخبز وكيفية الحصول عليه وازاء ارتفاع حدة أزمة الخبز اتخذت أمانة العاصمة بعض التدابير للتخفيف عن كاهل الطبقات الفقيرة عن طريق انشاء أفران حكومية، وكان الهدف من هذا المشروع مساعدة الأهالي على شراء مواد عيشها([٤٩])، إذ ارتفعت أسعار بعض المواد الغذائية المتوفرة في العراق ارتفاعاً كبيراً وهذا لم يكن يتناسب مع القوة الشرائية للشعب([٥٠])وكان هذا الموضوع بسبب حركة مايس ١٩٤١ وفشلها ودخول العراق الحرب العالمية الثانية الحرب بجانب الحلفاء ففي نهاية عام ١٠٩٤٢ كان حوالي(١٠٠(الف جندي ملزمة الحكومة العراقية بتوفير كل الخدمات وتهيئة كل قضايا الاطعام والاحتياجات الاخرى لجيش الاحتلال وللعمال العراقيين الذين يشتغلون معهم، وكانت هذه الحالة شبه العقوبة للمناطق القريبة من الحبانية في اثناء حركة مايس ١٩٤١ وفي هذه السنة ثارت ثائرة أهالي سامرَّاء ضد الاستعمار الإنجليزي عندما عبر الانكليز الجزيرة ووصلوا إلى سكة حديد الموصل قرب سامراء ، وعندها أخبرهم متصرِّف بغداد آنذاك بأنَّ الإنجليز يريدون احتلال محطَّة قطار سامرَّاء ، وقطع سكة الحديد في جنوب المدينة ، وذلك في عهد حكومة رشيد عالي الكيلاني في ٢٣ / مايس / ١٩٤١ م([٥١])

من جانبها عانت شؤون الوزارة من الارتباك والفوضى الشيء الكثير فعلى سبيل المثال، شغل منصب الوزارة أربع وزراء خلال فترة أقل من ستة أشهر، إضافة إلى أن الوزارة لم تتمكن من ربط جميع المديريات بها حسبما جاء في الغاية من إنشائها، فمثلاً بقيت مديرية الحبوب تابعة لوزارة الداخلية، وهذا شكل عاملاً مضافاً في ارباك أعمالها. ، ونظراً لتقلص مهامها بسبب رفع قيود

السيطرة والمراقبة على معظم مواد التموين، قررت الحكومة إلغاء أكثر من (٨٠) وظيفة، وطلبت من المتصرفيات تقليص عدد موظفي التموين والمستخدمين لديها إلى الثلث وإيقاف التعيينات الجديدة، على أثر ذلك قررت وزارة الداخلية إلغاء شرطة التموين بسبب تقلص أعمال التموين، ورفع السيطرة عن معظم مواد التموين وتم توزيع أفرادها على الشرطة المحلية في بغداد وباقي الألوية (المحافظات)، فضلاً عن الانتقادات التي وجهتها الصحافة المحلية للحكومة بضرورة إلغاء وزارة التموين لانتفاء الحاجة إليها، بسبب فشل الوزارة في إداء مهامها التموينية، وبالفعل ألغيت هذه الوزارة في ١١ تشرين الأول ١٩٤٨م([٥٢]).

كانت الزراعة تمثل العصب الأساسي للحياة الاقتصادية في العراق لذلك اهتمت الحكومة بهذا الجانب من اجل تحسين الوضع الاقتصادي للبلاد و لاسيما ان الجانب الصناعي لم يكن متطوراً بل معتمداً على صناعات بدائية على الرغم من ذلك لم تشكل وزارة الزراعة مع بداية تشكيل الحكومة .([٥٣]) . ظلت هذه الدائرة ملحقة بوزارة الداخلية لحين صدور القانون رقم (٤٠) لسنة ١٩٢٧([٥٤]) .لذي نص على فصلها والحاقها بوزارة الري والزراعة التي تشكلت بموجب القانون اما دائرة الصناعة كانت من الدوائر الملحقة بوزارة الاشغال والمواصلات حيث سعت الى ترقية البلاد وتقدم الصناعة فيها ([٥٥]).

تشكلت وزارة التجارة التي كانت ضمن تشكيلات الحكومة المؤقتة وكانت مهمتها الاشراف على الاعمال التجارية في البلاد([٥٦]) .

سارت وزارة التجارة على نظام نظارة التجارة العثماني حيث لم يوضع لها نظام اداري خاص وكانت تضم الدوائر (مكتب الوزير ، الشؤون التجارية ، مديرية الكَماركَ ، مديرية ميناء البصرة)([٥٧])، ويشرف عليها بريطاني وهو المستر ونكسن.

اثرت الازمة الاقتصادية على الاقتصاد العراقي فتدهورت أسعار المنتجات الزراعية و ضعفت حركة التجارة الخارجية فانتشرت ظاهرتي الغش في البضائع والرشوة والاختلاس في دوائر الدولة فارتفعت الأصوات داخل الحكومة للمطالبة بإلغاء بعض الوزارات وربط دوائرها بالوزارات الأخرى([٥٨]) .

اما الحكومة الامريكية فقد اعلنت الحكومة الامريكية في الاول من ايار ١٩٤٢، شمول العراق بمساعدات الإعارة والتأجير، وفي العام نفسه شاركت الولايات المتحدة في مركز تموين الشرق الاوسط أذ اصبحت معظم البضائع المستوردة للشرق الاوسط تأتي من الولايات المتحدة الامريكية وكان العراق يمر خلال تلك الفترة بأزمة اقتصادية فقد تحمل مصاريف القوات البريكانية المتواجدة على أرضه بعد فشل ثورة مايس ١٩٤١، وتراكمت ديون العراق ([٥٩])

وظل تطور الواقع الصناعي في العراق يسير ببطء ولم سيد حاجة السوق المحلية وطغى استيراد السلع من الأسواق الخارجية ، وبد ان الصناعة في العراق بوقت متأخر بالنسبة للشرق الأوسط وكانت الصناعة في البداية عبارة عن حرف بسيطة ومعامل صغيرة لم تغطِ ما كان مطلوب منها من حاجة السكان .([٦٠])

قبل قيام الحرب العالمية الثانية أصبحت الأوضاع في العراق غير مستقرة مالياً واقتصادياً وتجارياً وكان وضع الإدارة مرتبكاً بصورة عامة([٦١]) .

على اثر صدور بعض القوانين التي نصت على تأسيس عدد من الدوائر الاقتصادية الجديدة واصبح من الضروري ان تتولى هذه الدوائر الكثيرة وزارة خاصة وتظم اليها دوائر أخرى لها علاقة بالاقتصاد الوطني .([٦٢])

يعد العراق بلد زراعي ومياهه وفيرة وارضه تتميز بمزايا كفأيه لإنتاج والماء الكثير من المحاصيل الاقتصادية وقسم كبير من سكانه يهتم بالاستقلال الزراعي ، وعندما انتقل الحكم و الإدارة لأبناء البلاد، اهتم اولو الامر بالزراعة وادخال الاصلاح واجراء التجارب اللازمة واعداد لهذه الغاية الاهتمام

بتشكيلات هذه المديرية التي تقوم بتحسين الزراعة ووسائل الانتاج ووقاية المزروعات ومكافحة الحشرات والامراض النباتية ونشر زراعة المحاصيل الاقتصادية ، وبث روح التعاون بين المزارعين . وكان شمول العراق بقانون الاعارة والتأجير الذي مر ذكره محاولة من الحكومة العراقية التقرب من الولايات المتحدة ولتخفيف أزمة العراق الاقتصادية.

اصدرت وزارة الاقتصاد مديرية البيطرة التابعة لها التي تقوم بتحسين انواع الاغنام و المواشي والحيوانات وتعتني بها من ناحية الاقتصادية و الفنية والتجارية وتراقب المجازر وتقوم بمكافحة الامراض الحيوانية السارية في المملكة وتمنع تسربها من الخارج . اجراء المبايعات للحاجات التي تشمل اكثر من لواء واحد وتؤلف من رئيس وعضويين من كبار موظفي الوزارة يعينون بأمر وزاري.

بموجب في النظام يقوم الوزير بإصدار تعليمات من وقت اخر يعين بها صلاحيات المديرين رؤساء الدوائر المرتبطة بالوزارة وفرض عليهم تقديم تقارير عن سير الاعمال وكيفية قيام الموظفين بأعمالهم وان يقدموا الاقتراحات التي يروها مناسبة للقيام بالمشاريع المختلفة و اصلاح دوائره [٦٣].

تميزت الاوضاع السياسية والاقتصادية للعراق خلال الحرب العالمية الثانية بالقلق الشديد بسبب تطور الاحداث سرعة حيث اضطربت الحياة السياسية و الاقتصادية واصبحت الاوضاع التجارية و الاقتصادية غير مستقرة .[٦٤]

تعاقب على منصب وزارة الاقتصاد العديد من الوزراء ممن كان لهم الدور الكبير في نهضتها وتقدمها وتقديم الخدمات و الاعمال التي تنهض بالواقع العراقي. للحد من اثار الازمه الدولية والغرض تنظيم الحياة الاقتصادية اصدرت الحكومة الواقعية قانون تنظيم الحياة الاقتصادية .الرقم (٥٨) لسنة ١٩٣٩ للحفاظ على الوضع الاقتصادي في البلاد قبل قيام الحرب ، واصدرت الحكومة العراقية نظام توزيع بذور القطن الامريكي مجانا بالرقم (٤٨) لسنة ١٩٣٩ ، لغرض تشجيع المزارعين على الاقبال على الزراعة هذا المحصول وتوسيع نطاق زراعته ورفع مستواه ، استخدمت

الوزارة اخصائيين اجانب من مختلف الجنسيات لغرض تحسين جنس الحيوانات والبيطرة وزراعة التبغ والتمور وكذلك اخصائيين بالأسماك والغابات وحفر الابار الارتوازية لغرض الاهتمام بالثروة الزراعية و الصناعية .[٦٥]

وبناء على ذلك استحدث وزير الاقتصاد نظام احصاء الانتاج الزراعي والحيواني رقم (٨٤) لسنة ١٩٤٠ لإحصاء المنتوجات الزراعية وجمع المعلومات الخاصة بالإنتاج الزراعي والحيواني .[٦٦]

قامت وزارة الاقتصاد وبتعديل قانون تشجيع المشاريع الصناعية رقم (١٤) لسنة ١٩٢٩ بالقانون رقم (٢٠) لسنة ١٩٤١ والذي تميز هذا القانون بإعطاء الوزير الاقتصاد الحق بتمديد الاجازات الوقتية للمشاريع الصناعية عند وجود الضرورة .([٦٧])

قاسى العراقيون كثيرا، خلال سنوات الحرب العالمية الثانية، وانعدمت الحريات وأعلنت الأحكام العرفية، وصدرت الأنظمة التي قيدت الحريات الشخصية وحرية الصحافة وارتفعت الأسعار وفقدت الحاجات الأساسية، ومما زاد في معاناة العراقيين فشل حركة مايس ١٩٤١ واحتلال القوات البريطانية للعراق ثانية، وتعزيز الأحكام العرفية، وفرض قيود صارمة على الشعب العراقي، وعانى الجيش من تقليص في عدده وتجهيزاته ومطاردة الوطنيين منهم وزجهم في السجون والمعتقلات وصدور أحكام إعدام بعدد منهم([٦٨]).

ثم استحدث الوزارة قانون ينص على السيطرة على نقل وبيع اسهم شركات النفط رقم (١٩) لسنة ١٩٤١ والذي حدد عدم جواز نقل او بيع اسهم العراقيين الذي يملكون اسهم في شركات النفط الى أي شخص او شركه او حكومة اجنبية الا بموافقة وزير الاقتصاد والزمت حاملي هذه الاسهم بتسجيلها في وزارة الاقتصاد وتحققت رغبة الحكومة بالسيطرة على بيع وانتقال الاسهم التي يحملها العراقيين ومنعها من الانتقال الى اشخاص ليس من المصلحة العامة ان تنتقل اليهم [٦٩].

ولمعالجة الاوضاع الاقتصادية اصدرت الحكومة قانون تنظيم الحياة الاقتصادية في البلاد وتمخض عنه تشكيل مديرية التموين العامة والحاقها بوزارة الاقتصاد لغرض تنفيذ قرارات التموين وتيسير ادارة شؤونه.([٧٠]).

ان التغيرات التي التي جرت في المدينة العراقية كانت ذات مردود عميق فأن عملية نمو الصناعة الوطنية التي بدأت بصورة ملحوظة بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وجراء انقطاع البلاد الى حد كبير عن الاسواق الرأسمالية، بدأت مرحلة جديدة لم تختلف مقوماتها الاساسية مع انتهاء الحرب([٧١]).

اصدرت الوزارة نظام تسليف الفلاحين والهدف منه تشجيع لزراعه القطن حيث قامت بتسليف الفلاحين مبلغ عشرة دنانير لكل طن من القطن وتكون الفائدة السنوية من هذه السلفة هي خمسة بالمائة .([٧٢])اصدرت الوزارة بعض القوانين التي تخص ثروة البلاد الطبيعية ومنها قانون النفط ومنتوجاته رقم (٢٧) لسنة ١٩٤٣.([٧٣]).

وقانون المعادن رقم(٣١) لسنة ١٩٤٣ الخاص بأعمال الحفر و التنقيب و التحري والاستثمار ومنح رخصة التنقيب .([٧٤])كانت باكورة اعمال وزارة البصام مع بداية الحرب العالمية الثانية في جمع المعلومات الصائبة عن الوضع الاقتصادي للبلاد لحصر النشاطات الاقتصادية من صناعة وزارة وتجارة.([٧٥]) مسألة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية مهمة جدا ومنها التوزيع المنصف للثروات والخبرات ومسالة توفير المواد المادية اللازمة للعيش الملائم([٧٦]).ولهدف تقيق هذا الامر اسست دائرة الاحصاء المتابعة اعمال كافة الوزارات الاحصائية في البلاد ووضع خطة للسير بموجبها من قبل الدائرة المعنية .([٧٧]).

قامت الوزارة بفصل المصرف الصناعي الزراعي الى مصرفين الزراعي لتسيير الحاجة الاقتصادية لكل القطاعين على انفراد في خطوة متقدمة لتخصيص العمل المصرفي بدقة ([٧٨]).

واثرت الحرب في ضعف الانتاج النفطي فقد ادت العمليات العسكرية الى أقفال مرافئ النفط على البحر المتوسط الذي كان العراق يصدر جزء من نفطه من هذه المرافئ(٧٩).

على الرغم من قصر عمر وزارة نوري السعيد الرابعة التي اشتغلت وتشكلت وزارة وجديدة وهي وزارة نوري السعيد الخامسة في شباط ١٩٤٠ الا انها قامت بأعمال اخرى منها وضع تصاميم لتشييد مخازن الحبوب والسايلوات وجلبت اخصائيين في هذا المجال فضلا عن ارسال عدد من المواطنين العراقيين العاملين في هذه المجالات الى الخارج بهدف تطوير كفاءتهم والاستفادة من الخبرات الاجنبية في هذا الجانب.([٨٠]).

كانت الحكومة البريطانية وبسبب ثورة مايس قد منحت تصدير المواشي العراقية الى فلسطين التي كانت تمثل سوقا رائجة وقد سعت الحكومة الى رفع المنتج وهذا ما حدث في ١٧ نيسان ١٩٤١ من جانب اخر شجعت انشاء مخازن لخزن التبوغ في شمال العراق قرب مناطق زراعتها وكذلك انشاء مخازن للقطن في الاماكن التي يزرع فيها هذا المحصول فأرصدت مبالغ من قبل وزارة المالية لهذا الغرض ([٨١]). نتيجة الحرب تحول عدد من سياسوا النخبة العراقية إلى تجار واستغلال الاوضاع من خلال احتكار المواد الاستهلاكية كالشاي والسكر وكذلك حقق هؤلاء ارباح كبيرة من خلال ذلك .اصدرت وزارة الاقتصاد العديد من القوانين والقرارات المعالجة الاوضاع الاقتصادية وكان احدهما قانون مخصصات علاء المعيشة رقم (٦٩) لسنة ١٩٤١ والذي منع على اثره موظفي الدرجة الثالثة و الرابعة مخصصات غلاء المعيشة لمساعدة ذوي الدخل المحدود لتدبير احتياجاتهم ورفع المستوى المعاشي لهم.([٨٢]).

وعلى اثر ذلك اصدرت الوزارة تعميم للمتصرفيات كافة على استعمال عصير بدل السكر وذاعت طريقتها هذه بواسطة كراسة خاصة اعدت لهذا الغرض .([٨٣])

واكتسب العراق أهمية كبرى في السياسة البريطانية، وقد تنوعت المصالح البريطانية في العراق فهناك المصالح الاقتصادية التي تركزت على شراء المواد الأولية الرخيصة من جلود وصوف وعرق سوس وخيول وعملت بريطانيا على ربط الاقتصاد العراقي بالرأسمال الأجنبي عن طريق تأسيس عدد من الشركات البريطانية أمثال شركة لنج ومكنزي، ولم يقتصر علمها على النشاط التجاري فقط بل كان وجودها يمثل تغلغلاً استعمارياً. أما أهمية العراق الستراتيجية بالنسبة لبريطانيا فتمثل في موقع العراق على الخليج العربي الذي هو جزء من طريق الهند البري الحيوي لمواصلات الحكومة البريطانية ([٨٤]).

ولغرض النهوض بالواقع الزراعي ومواكبة التطور العالمي عقدت الحكومة اتفاقية مع الولايات المتحدة الامريكية لتجهيز العراق بمكائن الزراعية الحديثة وتشجيع الاستثمار بهذا الاتجاه .([٨٥]) كما اتجهت الحكومة الى دعم زراعة الحنطة حيث شجعت الفلاحين على زراعة هذا المحصول كما قامت بأنشاء مزارع حكومية في منطقتي الحويجة وابو غريب .

قامت وزارة الاقتصاد بإنهاء خدمات بعض الموظفين البريطانيين العاملين في وزارة الاقتصاد بسبب مواقفهم وتصرفاتهم ازاء الحكومة العراقية وتركها لوظائفهم والذهاب الى السفارة البريطانية .([٨٦])اما المشايخ العشائريون فقد شكلوا خلال العهد الملكي الشريحة الاهم من طبقة ملاك الاراضي الذين سيطروا حتى العام ١٩٥٨ على الفلاحين([٨٧])ولم تؤثر عليهم الأوضاع الاقتصادية التي نحن نتكلم عنها، نص قانون انحصار التبغ وتحسينه (٢٦) لسنة ١٩٤٤ والذ صدر التعديل الثاني لهذه القانون الذي جعل مدير الانحصار مديرا عاما يكون المسؤول امام وزير الاقتصاد فقط وأعطته الحق للوزير تعيين المناطق التي يزرع بها التبغ بإجازة.([٨٨]). وانما تعرض له منتجي التمور نتيجة الاضرار التي لحقت بهم في عدم شراء الفائض من تمورهم من قبل التجار والمضاربين عقدت الوزارة في ٢١ حزيران ١٩٤٤ اتفاقية احتكار التمور بين الشركة (اندروا وير) وجمعية التمور العراقية تعهدت بموجبها الشركة بشراء حاصل تمور البصرة وشراكة خمسة وعشرون الف طن من تمور الزهدي من

الالوية اخرى لموسم ١٩٤٤ .([٨٩]).لعب قطاع الزراعة دوراً هاما في الاقتصاد العراقي وقد عانى مثل القطاع من مشكلات البطالة الموسمية[٩٠]

الخاتمة

بعد ان أكمل البحث توصلت الى الأمور التالية:

١-لسامراء أهمية جغرافية وتاريخية واضحة للعيان بدليل اختيار الخليفة المعتصم العباسي عاصمة لدولته.

٢-تذبذب الوضع الاداري لسامراء بين قضاء تابع الى بغداد او قضاء تابع الى الموصل حيث ان محافظة صلاح الدين ومركزها تكريت لم تستحدث بعد ولهذا الوضع أثاره الواضحة من الناحية الاقتصادية والاجتماعية فمن الناحية الاقتصادية اصبحت علاقات سامراء ببغداد أكثر من غيرها ومن الناحية الاجتماعية لمست المصاهرة والزواج بين العوائل السامرائية والبغدادية اكثر من غيرها.

٣-أنتشار روح المقاومة لدى أهالي سامراء ودفاعهم عن الوطن ويتجلى ذلك واضحاً في مقاومتهم للقوات البريطانية لولا مجيئ الفيلق العربي الاردني الذي تمكن من المرور بأراضي سامراء باتجاه بغداد أثناء حركة مايس ١٩٤١.

٤-لسامراء اهمية اقتصادية كونها تحتضن المرقدين العسكرين الشريفين، الذي يزوره العدد الكثير من الناس طوال أيام السنة ولهذا مردود اقتصادي كبير وفي حدود سامراء يوجد منخفض الثرثار الذي له أهمية كبيرة في درء الفيضان عن العاصمة وله أهمية في زيادة رقعة الارض الزراعية.

هوامش البحث:

(١) - يونس الشيخ ابراهيم السامرائي، تاريخ شعراء سامراء من تأسيسها حتى اليوم، مطبعة دارالبصري، بغداد، د.ت ، ص٧.

(٢) - يونس الشيخ ابراهيم السامرائي، المصدر السابق، ، ص٦.

(٣) -علي العبيدي، قراءة في احوال العراق الاقتصادية١٨٣١-١٨٦٩، مجلة القرطاس، العدد العاشر، تلمسان، تشرين الثاني٢٠١٨، ص٥٠.

(٤) -حسين علي عبد الله السماك، سامراء وثورة العشرين في ضوء كتابات العراقيين والاجانب العاملين في العراق، قراءة في نماذج، بحث منشور، جامعة القادسية كلية التربيةص٨.

(٥) - إيالة، كلمة عربية الأصل، وهي إقليم أو جهة يحكمها شخص بصفة "وال"، الإيالة، هي أكبر الوحدات الإدارية والعسكرية في الدولة العثمانية، قبل عام ١٨٦٤، ينظر:عدنان هرير جودة الشجبري، النظام الاداري في العراق ١٩٢٠-١٩٣٩، دراسة تاريخية، أطروحة دكتوراه، ، جامعة بغداد كلية الاداب ٢٠٠٥م، ص١٧.

(٦) - حسين علي عبد الله السماك، المصدرالسابق، ص٩.

(٧) -ريم هادي مرهج الذهبي وغفران محمد عزيز الدعمي، الشيرازي ودوره في تأسيس حوزى سامراء العلمية، جامعة ميسان كلية التربية ، فسم التاريخ، ص٢٣٢.

(٨) - حسين علي عبد الله السماك، المصدرالسابق، ص٩

(٩) --يحيى الشامي، موسوعة المدن العربية والاسلامية، دار الفكر العربي، بيروت ١٩٩٣، ص٥٠.

(١٠) -حسين علي عبد الله السماك، المصدرالسابق، ص١٠-١٢.

(١١) - مدحت باشا:ولد مدحت باشا عام١٨٢٢م في اسطنبول، والده كان عالما دينيا، حفظ مدحت باشا القران الكريم، ترقى في المناصب الادارية، للتفاصيل أكثر، منيرة هيشر، العراق في عهد مدحت باشا ١٨٦٩-١٨٧٢م، رسالة ماجستير، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، الجزائر٢٠١٩، ينظر: ص٢٤-٢٧.

(١٢) -للتفاصيل اكثر، ينظر: عدنان هرير جودة الشجيري، المصدر السابق.ص٥٩.

(١٣) - يحيى الشامي، المصدر السابق، ص٧٧.

(١٤) ، جعفر عباس حميدي ، تاريخ العراق المعاصر ١٩١٤-١٩٦٨ ، ط١، دار مكتبة عدنان ، بغداد ٢٠١٥ ، ص٢٠.

(١٥) - حسين علي عبد الله السماك ، المصدر السابق، ص١٣- ٩.

(١٦) - حسين علي عبد الله السماك ، المصدرنفسه ، ص١٣- ٩.

(١٧) -صالح احمد العلي، سامراء في إلنشأة والبنية السكانية، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت٢٠٠١، ص٦.

(١٨) -يونس الشيخ ابراهيم السامرائي، دليل سامراء، الطبعة الاولى ، مطبعة دار منشورات البصري، بغداد١٩٦٢، ص١٣.

(١٩) -ولد يوسف دجوغا شفيللي ستالين، عام ١٨٧٩، طفولته وايام دراسته في غوري في مقاطعة جورجيا(القفقاس)، درس في الكلية الكهنوتية في تيفلس عام ١٨٩٤-١٨٩٩، ونشر أشعار له، وكانت روسيا تحتل القفقاس، تدرج في الوظائف بعد تخرجه الى ان اصبح رئيسا للاتحاد السوفيتي السابق، توفى عام ١٩٥٣، للتفاصيل اكثر، ينظر:اسحق دويتشر، ستالين سيرة سياسية، ترجمة فواز طرابلسي، مكتبة بغداد، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت١٩٦٩.

(٢٠) -مشاهدات علمية، الحرب العالمية الثانية، انتاج متحف الحرب الامبراطوري، لندن، ترجمة نهضة مصر للطباعة والنشروالتوزيع، القاهرة ٢٠٠٧، ص٦.

(٢١) -للتفاصيل أكثر عن الحرب العالمية الثانية، ينظر:سراي خضراء، العراق خلال الحرب العالمية الثانية

١٩٤٥(-١٩٣٩ م)دراسة الأوضاع السياسية، رسالة ماجستير، جامعة محمد بو ضياف المسيلة، كلية التربية للعلوم الأنسانية والاجتماعية، الجزائر٢٠٢١، (ص٣٥).

(٢٢) -عاصي حسين حمود، السياسة الأمريكية ونشاطها في العراق خلال الحرب العالمية الثانية(١٩٣٩-١٩٤٥)، بحث منشور، مجلة جامعة تكريت للعلوم الأنسانية، المجلد(٢٣)، العدد(٤)، نيسان ٢٠١٦م، ص٢٠١.

(٢٣) -صادق جابر علي الدوري، العرب وثورة نيسان-مايس ١٩٤١ في العراق، رسالة ماجستيرغيرمنشورة، الجامعة المستنصرية،بغداد٢٠٠٢، ص٣١.

(٢٤) -رستم حيدر، ولد رستم حيدر في سنة ١٨٨٩، في بعلبك وقد درس في المدرسة الرشيدية فيها، فلما نال شهادتها دخل مدرسة عنبر في دمشق، عمل في التدريس، والتحق رستم بالأمير فيصل وبقي معه ومع العائلة العاشمية في العراق حتى مقتله عام١٩٤٠، للتفاصيل اكثر، ينظر:نجدة فتحي صفوة، مذكرات رستم حيدر، الدار العربية للموسوعات، بيروت١٩٨٨.-

(٢٥) -لمزيد من التفاصيل، ينظر:صادق جابر علي الدوري، المصدر السابق، ص٣٤.

(٢٦) - عبد المجيد كامل عبد اللطيف، حوليات العراق في العهد الملكي، ١٩١٤-١٩٥٨، بغداد٢٠٠٨، ٥٣.

(٢٧) - عبد المجيد كامل عبد اللطيف، المصدر نفسه، ص٥٣.

(٢٨) . أحمد محمود علو مهدي السامرائي، أحوال العراق الاجتماعية في ظل الاحتلال البريطاني ١٩١٤-١٩٢٠، مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية، المجلد(١٦)، (العدد٩)(أيلول٢٠٠٩)، ص٢٤٦.

(٢٩) -عمار يوسف عبد الله عويد العكيدي، السياسة البريطانية تجاه عشائر العراق، ١٩١٤-١٩٤٥، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية جامعة الموصل، ٢٠٠٢م، ص٢٦٤.

(٣٠) - جلال كاظم محسن الكناني و فرح باسم ابراهيم ، تاريخ العراق المعاصر ، الجامعة المستنصرية ، كلية الآداب / قسم التاريخ ، ص٥٧.

(٣١) -عمار يوسف عبد الله عويد العكيدي، المصدرالسابق، ص٢٦٧.

(٣٢) -عمار يوسف عبد الله عويد العكيدي، المصدر نفسه ، ص٢٦٩.

(٣٣) - حسين علي عبد الله السماك ، المصدر السابق، ص١٣-٢٠.

(٣٤) -تعريف و معنى مرجعية في قاموس الكل. قاموس عربي عربي إحالة الضمير إلى مرجع أو مفسِّر سابق أو لاحق، اي كل رجل دين يتبعه عدد من الأشخاص وتدخل في ضمن هذا التعريف حوزة النجف وسامراء وعدد من العلماء المنتشرين هنا وهناك وهذا التعريف يشمل جميع الطوائف، لمزيد من التفاصيل، ينظر: أحمد مختار عبد الحميد عمر (ت ٢٠٠٤م) معجم اللغة العربية المعاصرة ، بمساعدة فريق عمل الناشر: عالم الكتب الطبعة: الأولى، القاهرة - ٢٠٠٨ م..

(٣٥) -- حسين علي عبد الله السماك ، المصدر السابق، ص١٣-٢٠.

(٣٦)- ادور عبدالعظيم عنبر ، (وزارة الاقتصاد العراقية " ١٩٣٩ – ١٩٥٨ " دراسة تاريخية) رسالة ماجستير ، جامعة القادسية ، كلية التربية ، ٢٠١٧ ص٧٧.

(٣٧) -أدورد عبد العظيم عنبرالحميري، المضدر السابق، ص٧٥.

(٣٨) عدنان هرير جودة الشجيري، المصدر السابق، ص ٢٤٢.

(٣٩) - أدور عبد العظيم عنبر الحميدي ، المصدر السابق، ص٧٩.

(٤٠) -قحطان حميد كاظم العنبكي، وزارة الداخلية العراقية، ١٩٣٩-١٩٥٨، اطروحة دكتوراه كلية التربية ابن رشد جامعة بغداد، ٢٠٠٧، ص١٤٦.

(٤١) -جعفر عباس حميدي، المصدر السابق، ص١٨٥.

(٤٢) -نظر علي أمين الشريف، الاوضاع الأجتماعية في العراق في سنوات الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩-١٩٤٥، مجلة كلية التربية الاساسية

٢٠٠٥ ، المجلد ٧ ، العدد ٤٣ ، الصفحات ٣٤٩-٣٦٦.

(٤٣) - نظر علي أمين الشريف، المصدر السابق، ص٣٥٠.

(٤٤) -قحطان حميد كاظم العنبكي، المصدر السابق، ص١٩٩-١٨٩.

(٤٥) -- العميد الركن طلال علي الغبين ، الموسوعة التاريخية للقوات المسلحة الاردنية الجيش العربي، ٢٠٢١م، ص٣١.

(٤٦) -لمزيد من التفاصيل، ينظر: أدور عبد العظيم عنبر الحميدي، المصدر السابق.

(٤٧) -للتفاصيل اكثر، ينظر: محمد عويد محسن الدليمي، الأوضاع الاقتصادية ١٩٣٩ – ١٩٤٥م، رسالة ماجستير، (كلية الآداب، جامعة بغداد، ١٩٨٨م).

(٤٨) - لمزيد من التفاصيل، ينظر:ادور عبدالعظيم عنبر ، المصدر السابق.

(٤٩) --بريزة شيبوب، اثر الحرب العالمية الثانية على المشرق العربي، (مصر والعراق وفلسئطين أنموذجاً)، ١٩٣٩-١٩٤٥، رسالة ماجستير، جامعة محمد بو ضياف-المسيلة، كلية العلوم الأنسانية والاجتناعية، الجزائر، ٢٠١٩، ص٥٠.

(٥٠) --جعفر عباس حميدي، تاريخ العراق المعاصر١٩١٤-١٩٦٨، الطبعة الاولى، مكتبة عدنان، يغداد٢٠١٥، ص-١٨١-١٨٢.

(٥١) - جعفر عباس حميدي، المصدر نفسه، ص١٧٥.

(٥٢) -للتفاصيل أكثر:ينظر: مظفر عبد الله الأمين، الأوضاع الاقتصادية في العراق خلال الحرب العالمية الثانية، دار المنظومة، مجلد (١٥)، العدد (١) ١٩٨٣م.

(٥٣) - ادور عبدالعظيم عنبر ، المصدر السابق، ، ص ٩.

(٥٤) - ادور عبدالعظيم عنبر، المصدر نفسه ، ص ٩ .

(٥٥) - دور عبدالعظيم عنبر ، المصدر السابق ، ص ١٠ .

(٥٦) - عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، ج١ ، ص١٣ .

(٥٧) - ادور عبدالعظيم عنبر ، المصدر السابق ، ص ١٠ .

(٥٨) - ادور عبدالعظيم عنبر ، المصدر السابق ، ص ١٢ .

(٥٩) -عاصي حسين حمد، المصدر السابق، ص٢١٢.

(٦٠) - ادور عبدالعظيم عنبر ، المصدر نفسة ، ص ٥٢ .

(٦١) - محمود حمدي الجعفري ، بريطانيا والعراق حقبة من الصراع ، ١٩١٤-١٩٥٨ ، ط١، دار الشؤون العامة ، بغداد ، ٢٠٠٠ ، ص ٨٨ .

(٦٢) - ادور عبدالعظيم عنبر ، المصدر نفسة ، ص ٢٥ .

(٦٣) -- ادور عبدالعظيم عنبر ، المصدر السابق ، ص ٤٢.

(٦٤) -- جعفر عباس حميدي ، المصدر السابق، ص١٥٧-١٥.

(٦٥) - ادور عبدالعظيم عنبر ، المصدر السابق، ص ٦٨ .

(٦٦) - ادور عبدالعظيم عنبر ، المصدر نفسه ، ص ٧٢ .

(٦٧) - دور عبدالعظيم عنبر ، المصدر نفسه، ص ٧٣ .

(٦٨) -محمد عصفورسلمان، تاريخ العراق المعاصر(١٩١٤-١٩٦٨)دراسة في الجانب السياسي، المطبعة المركزية ديالى ٢٠١٥، ص١١٠.

(٦٩) - ادور عبدالعظيم عنبر ، المصدر السابق ، ص ٧٣ .

(٧٠) - ادور عبدالعظيم عنبر ، المصدر نفسه ، ص ٧٨ .

(٧١) --كمال مظهر أحمد، صفحات من تاريخ العراق المعاصر، دراسة تحليلة، منشورات مكتبة البدليسي، ط١، بغداد١٩٨٧، ص١٣٣

(٧٢) - ادور عبدالعظيم عنبر ، المصدر السابق، ص ٧٩ .

(٧٣) --للتفاصيل اكثر، ينظر: كامل السامرائي ، القوانين الخاصة بالنفط ، ط١، مطبعة اسعد ، بغداد ، ١٩٦٨.

(٧٤) - ادور عبدالعظيم عنبر ، المصدر السابق ، ص ٨٣ .

(٧٥) - ادور عبدالعظيم عنبر ، المصدر نفسه ، ص ٦٨ .

(٧٦) - رواء زكي يونس الطويل، التنمية الاجتماعية في العراق، بحث منشور، مركز الدراسات الاقليمية، جامعة الموصل، ص٧.

(٧٧) - ادور عبدالعظيم عنبر ، المصدر نفسة ، ص ٦٨ .

(٧٨) - ادور عبدالعظيم عنبر ، المصدر نفسة ، ص ٨١.

(٧٩)-كمال الديب، موجز تاريخ العراق، من ثورة العشرين الى الحروب الامريكية والمقاومة والتحريروقيام الحمهورية الثانية، دار الفأرابي، بيروت ٢٠١٣، ص٥٦.

(٨٠) - ادور عبدالعظيم عنبر ، المصدر السابق ، ص ٦٨ .

(٨١) - ادور عبدالعظيم عنبر ، المصدر نفسه ، ص ٨٢.-

(٨٢) - ادور عبدالعظيم عنبر ، المصدر نفسه ، ص ٧٩ .

(٨٣) - ادور عبدالعظيم عنبر ، المصدر نفسه ، ص ٧٩ .

(٨٤) -- جلال كاظم محسن الكناني و فرح باسم ابراهيم ، المصدرالسابق، ص ٤.

(٨٥) - ادور عبدالعظيم عنبر ، المصدر السابق ، ص ٨٦ .

(٨٦) - ادور عبدالعظيم عنبر ، المصدر نفسه، ص ٧٥.

(٨٧) -حنا بطاطو ، العراق الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية من العهد العثماني حتى قيام الجمهورية، الكتاب الاول، ترجمة عفيف الرزاز، مؤسسة الأبحاث العربية، الطبعة العربية الأولى، بيروت١٩٩٠، ص٨٩.

(٨٨) - ادور عبدالعظيم عنبر ، المصدر السابق ، ص ٨٥ .

(٨٩) - ادور عبدالعظيم عنبر ، المصدر نفسة ، ص ٨٥ .

(٩٠) -عباس النصراوي، الأقتصاد العراقي١٩٥٠-٢٠١٠، ترجمة محمد سعيد عبد العزيز، الطبعةالعربيةالأولى، دارالكنوزالأدبية، بيروت١٩٩٥، -ص٤١.

المصادر والمراجع

١-أحمد محمود علو مهدي السامرائي، أحوال العراق الاجتماعية في ظل الاحتلال البريطاني ١٩١٤-١٩٢٠، مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية، المجلد(١٦)، (العدد٩)(أيلول٢٠٠٩)،

٢-أحمد مختار عبد الحميد عمر (ت ٢٠٠٤م) معجم اللغة العربية المعاصرة ، بمساعدة فريق عمل الناشر: عالم الكتب الطبعة: الأولى، القاهرة - ٢٠٠٨ م

٣- ادور عبدالعظيم عنبر ، (وزارة الاقتصاد العراقية " ١٩٣٩ – ١٩٥٨ " دراسة تاريخية) رسالة ماجستير ، جامعة القادسية ، كلية التربية ،

٤-اسحق دويتشر، ستالين سيرة سياسية، ترجمة فواز طرابلسي، مكتبة بغداد، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت١٩٦٩

٥-بريزة شيبوب، اثر الحرب العالمية الثانية على المشرق العربي، (مصر والعراق وفلسطين أنموذجاً)، ١٩٣٩-١٩٤٥، رسالة ماجستير، جامعة محمد بو ضياف-المسيلة، كلية العلوم الأنسانية والاجتناعية، الجزائر، ٢٠١٩

٦-جعفر عباس حميدي، تاريخ العراق المعاصر١٩١٤-١٩٦٨، الطبعة الاولى، مكتبة عدنان، يغداد٢٠١٥

٧-جلال كاظم محسن الكناني و فرح باسم ابراهيم ، تاريخ العراق المعاصر ، الجامعة المستنصرية ، كلية الآداب / قسم التاريخ

٨-حسين علي عبد الله السماك، سامراء وثورة العشرين في ضوء كتابات العراقيين والاجانب العاملين في العراق، قراءة في نماذج، بحث منشور، جامعة القادسية كلية التربية

٩-حنا بطاطو ، العراق الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية من العهد العثماني حتى قيام الجمهورية، الكتاب الاول، ترجمة عفيف الرزاز، مؤسسة الأبحاث العربية، الطبعة العربية الأولى، بيروت١٩٩٠

١٠-رواء زكي يونس الطويل، التنمية الاجتماعية في العراق، بحث منشور، مركز الدراسات الاقليمية، جامعة الموصل

١١-ريم هادي مرهج الذهبي وغفران محمد عزيز الدعمي، الشيرازي ودوره في تأسيس حوزى سامراء العلمية، جامعة ميسان كلية التربية ، فسم التاريخ-
١٢-سراي خضراء، العراق خلال الحرب العالمية الثانية ١٩٤٥(-١٩٣٩ م)دراسة الأوضاع السياسية، رسالة ماجستير، جامعة محمد بو ضياف المسيلة، كلية التربية للعلوم الأنسانية والاجتماعية، الجزائر ٢٠٢١ ٣٨-
١٣- صادق جابر علي الدوري، العرب وثورة نيسان-مايس ١٩٤١ في العراق، رسالة ماجستيرغيرمنشورة، الجامعة المستنصرية'بغداد٢٠٠٢
١٤- صالح احمد العلي، سامراء في إلنشأة والبنية السكانية، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت٢٠٠١
١٥- عاصي حسين حمود، السياسة الأمريكية ونشاطها في العراق خلال الحرب العالمية الثانية(١٩٣٩-١٩٤٥)، بحث منشور، مجلة جامعة تكريت للعلوم الأنسانية، المجلد(٢٣)، العدد(٤)، نيسان ٢٠١٦م
١٦- عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، ج١
١٧- عباس النصراوي، الأقتصاد العراقي'١٩٥٠-٢٠١٠، ترجمة محمد سعيد عبد العزيز، الطبعةالعربيةالأولى، دارالكنوزالأدبية، بيروت١٩٩٥
١٨- عبد المجيد كامل عبد اللطيف، حوليات العراق في العهد الملكي، ١٩١٤-١٩٥٨، بغداد٢٠٠٨.
١٩-عدنان هرير جودة الشجبري، النظام الاداري في العراق ١٩٢٠-١٩٣٩، دراسة تاريخية، أطروحة دكتوراه، ، جامعة بغداد كلية الاداب ٢٠٠٥م.
٢٠- علي العبيدي، قراءة في احوال العراق الاقتصادية١٨٣١-١٨٦٩، مجلة القرطاس، العدد العاشر، مجلة تلمسان، تشرين الثاني٢٠١٨ .
٢١- عمار يوسف عبد الله عويد العكيدي، السياسة البريطانية تجاه عشائر العراق، ١٩١٤-١٩٤٥، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية جامعة الموصل، ٢٠٠٢م
٢٢- العميد الركن طلال علي الغبين ، الموسوعة التاريخية للقوات المسلحة الاردنية الجيش العربي، ٢٠٢١م
٢٣- قحطان حميد كاظم العنبكي، وزارة الداخلية العراقية، ١٩٣٩-١٩٥٨، اطروحة دكتوراه كلية التربية ابن رشد جامعة بغداد
٢٤- كامل السامرائي ، القوانين الخاصة بالنفط ، ط١، مطبعة اسعد ، بغداد ، ١٩٦٨.----------
---
٢٥- كمال مظهر أحمد، صفحات من تاريخ العراق المعاصر، دراسة تحليلة، منشورات مكتبة البدليسي، ط١، بغداد١٩٨٧

٢٦- كمال الديب، موجز تاريخ العراق، من ثورة العشرين الى الحروب الامريكية والمقاومة والتحريروقيام الحمهورية الثانية، دار الفأرابي، بيروت
٢٧- محمد عصفورسلمان، تاريخ العراق المعاصر(١٩١٤-١٩٦٨)دراسة في الجانب السياسي، المطبعة المركزية ديالى ٢٠١٥. ----------
٢٨- محمد عويد محسن الدليمي، الأوضاع الاقتصادية ١٩٣٩ – ١٩٤٥م، رسالة ماجستير، (كلية الآداب، جامعة بغداد، ١٩٨٨م). ----------
٢٩- محمود حمدي الجعفري ، بريطانيا والعراق حقبة من الصراع ، ١٩١٤-١٩٥٨ ، ط١، دار الشؤون العامة ، بغداد ،

٣٠- مظفر عبد الله الأمين، الأوضاع الاقتصادية في العراق خلال الحرب العالمية الثانية، دار المنظومة، مجلد (١٥)، العدد (١) ١٩٨٣م----------

٣١- مشاهدات علمية، الحرب العالمية الثانية، انتاج متحف الحرب الامبراطوري، لندن، ترجمة نهضة مصر للطباعة والنشروالتوزيع، القاهرة ٢٠٠٧، ----------
٣٢- منيرة هيشر، العراق في عهد مدحت باشا ١٨٦٩-١٨٧٢م، رسالة ماجستير، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، الجزائر٢٠١٩
٣٣- نجدة فتحي صفوة، مذكرات رستم حيدر، الدار العربية للموسوعات، بيروت١٩٨٨
٣٤- نظر علي أمين الشريف، الاوضاع الأجتماعية في العراق في سنوات الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩-١٩٤٥، مجلة كلية التربية الاساسية
٢٠٠٥ ، المجلد ٧ ، العدد ٤٣ ----------
٣٥- يونس الشيخ ابراهيم السامرائي، تاريخ شعراء سامراء من تأسيسها حتى اليوم، مطبعة دارالبصري، بغداد، د.ت
٣٦- يونس الشيخ ابراهيم السامرائي، دليل سامراء، الطبعة الاولى ، مطبعة دار منشورات البصري، بغداد١٩٦٢